الأمم المتحدة

E

Distr.
GENERAL

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

E/CN.4/1994/93
12 January 1994
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن

رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية قبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى رئيس لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين

أتشرف بأن أشير الى الوثيقة E/CN.4/1993/103 المؤرخة في ١ اذار/مارس ١٩٩٣ وان أرد على الممثل الدائم لتركيا، المسؤول عن تعميمها ومحتوياتها، بصورة مخالفة لأحكام الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٥٥٥ (١٩٨٤). ولقد أشرنا لكم مرارا وتكرارا الى عدم مشروعية مثل هذا الإجراء.

ان الإجراء الاستفزازي للممثل الدائم لتركيا يشكل مثالا صارخا اخر على محاولة الحكومة التركية التهرب من مسؤولياتها والتزاماتها المتوخاة في صكوك حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني، فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين المفقودين أثناء وبعد الغزو التركي لقبرص في عام ١٩٧٤.

ولقد آثر ممثل تركيا مرة أخرى أن يلزم المنظمة على تعميم رسالة مليئة بالأكاذيب والأقوال الزائفة، المنبثقة من كيان غير مشروع، مشيرا بذلك الى موقف تركيا السلبي تجاه الجهود المبذولة لحل مشكلة انسانية مروعة.

وما يثير القلق أيضا هو التأييد الواضح لحكومة تركيا للمعلومات الخاطئة والأقوال الزائفة والمصطنعة الواردة في الرسالة المذكورة. وفي محاولة لتضليل المجتمع الدولي بشأن الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الذي ترتكبه حكومته في قبرص، يستند ممثل تركيا الى بيانات مختلقة وزائفة لمنظمات دولية إنسانية واقتباسات خارجة عن الموضوع بشأن قضية الأشخاص المفقودين في قبرص. وتدعو عملية تشويه المعلومات هذه، على أقل تقدير، الى الأسف. وهي، أيضا، مسألة تثير قلق جميع الذين يعملون بجهد كبير، في قبرص وخارجها على السواء، لايجاد حل لمأساة انسانية تؤثر على آلاف الأسر القبرصية.

ولا أعتزم الرد على الإدعاءات والأقوال الزائفة الواردة في الوثيقة E/CN.4/1993/103. إنني أعتبر مثل هذه العملية متنافية مع الدور المقبول للممثل، لا سيما في محفل دولي لحقوق الإنسان. ومسؤوليات تركيا معروفة تماما ومسجلة في وثائق ولا يمكن التهرب منها. أيا كانت الأساليب التي تستخدمها الحكومة التركية.

ان للقرارات العديدة التي اعتمدتها المنظمات الدولية بشأن حالة المفقودين دلالة كبيرة في هذا الشأن. كذلك، تعتبر هيئات حقوق الإنسان الجديرة بالثقة والمستقلة تركيا مسؤولة عن عدم بيان مصير القبارصة اليونانيين المفقودين الذين حرموا بوجه غير مشروع من حريتهم لدى قيام الأتراك باحتجازهم في عام ١٩٧٤.

إن ما لا غنى عنه وما هو مفتقر إليه في الجهود المبذولة لايجاد حل للمشكلة الإنسانية المروعة التي دامت طويلا للمفقودين في قبرص هو قدر أقل من السياسة ومزيد من الاحترام لحقوق الإنسان، وحتى الآن، كانت استجابة تركيا لهذه الجهود هي المزيد من السياسة ومن الأقوال الزائفة، وعدم احترام حقوق الإنسان.

وتجدد حكومتي مناشدتها لتركيا لكي تعيد النظر في أولوياتها بشأن قضية الأشخاص المفقودين ولكي تمتثل، بعد لأي، حتى في هذه المرحلة المتأخرة، لالتزاماتها ومسؤولياتها على النحو المتوخى في صكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبما يليق بدولة عضو في الأمم المتحدة.

وسأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق لجنة حقوق الإنسان في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) نيكولاس د. ماكريس
سفير